المجلد 06 / العدد 1
(جوان 2024) ص ص 71 - 88
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131
مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

دور تمويل الاقتصاد الأزرق في دعم استثمارات التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر.

The role of blue economy financing in supporting sustainable development investments - a case study of Algeria.

زميت صوفيا
جامعة الجزائر 03، الجزائر، sofiazemmit34@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/20 تاريخ القبول: 2024/04/15 تاريخ النشر: 2024/07/14

ملخص: يعد تمويل الاقتصاد الأزرق من أهم العمليات التي تدعم استثمارات التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطور تمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر وأثره على حركة التجارة الخارجية من إنتاج الصيد البحري في الجزائر.

وقد توصلنا في الدراسة التحليلية لحالة الجزائر إلى أن تمويل الاقتصاد الأزرق يساهم بشكل كبير في تطور المشاريع الاستثمارية الزرقاء كما يرفع من حركة صادرات وواردات إنتاج الصيد البحري وتطور عدد السياح.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأزرق، تمويل المشاريع الزرقاء، التنمية المستدامة، المناطق الساحلية.

تصنيفاتJEL: G21 ، Q18، Q22،

Abstract:

Financing the blue economy is one of the most important processes that support sustainable economic development investments. This study aims to shed light on the development of financing blue investments in Algeria and its impact on foreign trade movement from marine fishing production in Algeria.

In the analytical study of the case of Algeria, we concluded that financing the blue economy contributes significantly to the development of blue investment projects and also increases the movement of exports and imports of marine fishing production and development of the number of tourists.

Keywords: Blue economy; financing blue projects; sustainable development; coastal areas.

Jel Classification Codes: G21, Q18, Q22 .

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

في ظل تداعيات الأزمات العالمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول، وجب الاهتمام بتقديم تحليل معمق ودراسة دقيقة للنماذج الاقتصادية الحالية من أجل تنفيذ مسارات التنمية المستدامة ومراجعتها لتحديد نقائص الاستراتيجيات المتبعة في إدارة هذه النماذج واستدراكها بأسرع وقت ممكن للرفع من إنتاجية كل اقتصاد على حدا والرفع من مستويات الاستثمارات ذات الصلة.

حيث أخذ التوجه التنموي المستدام حيزا هاما في الجزائر منذ سنوات لاستغلال الثروات الطبيعية المتنوعة في تلبية حاجات الفرد المتزايدة استغلالا أمثلا بحيث تحافظ على نصيبه منها في المستقبل ودون إهدار لها، فمن نتائج الاهتمام بالبحث عن تلك المسارات برز مفهوم الاقتصاد الأزرق كأحد أهم المجالات الاقتصادية التي تتيح فرصا استثمارية متعددة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وتغطية متطلبات الاقتصاد من أمن غذائي واستحداث مناصب شغل دائمة والنهوض بالتجارة الخارجية وتفعيل قطاعات حساسة كالسياحة والصناعات التقليدية وغيرها، كلها ركائز من شأنها دعم تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

طرح الإشكالية: على الرغم من مقومات الاقتصاد الأزرق فرصه الاستثمارية المذكورة تبقى تواجه تحديات كثيرة وأهمها التمويل الأزرق الذي يعد ركيزة تستند عليها الاستثمارات الزرقاء في دفع عجلة التنمية المستدامة لأي بلد، وهنا نطرح الإشكالية محل الدراسة:

كيف يساهم تمويل الاقتصاد الأزرق في التنمية المستدامة في الجزائر؟

فرضيات البحث:

- **الفرضية (01):** الاقتصاد الأزرق يعطي دفعة قوية للتنمية المستدامة في الجزائر.
- **الفرضية (02):** لا يؤدي الاقتصاد الأزرق أي دور بشكل أو بآخر في تفعيل عجلة التنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف البحث: وتهدف هذه الدراسة إلى:

- إعطاء نظرة شاملة تطور تمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

- إبراز أثر الاقتصاد الأزرق على حركة التجارة الخارجية من إنتاج الصيد البحري في الجزائر وكذا السياحة الساحلية.

منهجية البحث:

من أجل الإجابة عن الإشكالية والتحقق من الفرضيات المطروحة اعتمدنا في دراستنا هاته على المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال ʻطاء نظرة مفصلة حول المفاهيم الأساسية للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من جهة ومن جهة ثانية تحليل الإحصائيات ذات الدلالة الواضحة حول مدى مساهمة الاقتصاد الأزرق وتطور مشاريعه في رفع التوجه العام نحو تحقيق الاستدامة التنموية في الجزائر كبلد متوسطي يزخر بكل مقومات التنمية الزرقاء المستدامة..

2. الإطار العام للاقتصاد الأزرق:

1.2 أعمدة واهداف الاقتصاد الأزرق:

1.1.2.مفهوم الاقتصاد الأزرق: هناك من لخصه على أنه: "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل، وعليه يغطي مجموعة كبيرة من القطاعات المهمة الناشئة" (European Union, 2018, p. 17)، كما تم تعريفه بأنه: "التصنيع المستدام للمحيطات لخدمة الجميع" (Smith-Godfrey, S, 2016, p. 05) واستخدام مواردها من أجل النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش موازاة مع الحفاظ على صحة النظام البيئي للمحيطات بشكل مستدام " (The World Bank, 2017, p. 01) وهناك من ربط مفهوم الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة على أنه "استخدام البحر وموارده للتنمية الاقتصادية المستدامة، ويشير لدى البعض لأي نشاط اقتصادي في القطاع البحري سواء كان مستداما أم لا". (World Wildlife Fund, 2018, p. 02) ،أما عن التعريف الواسع فهو "التعامل مع أزمة المياه العالمية، وتنمية الاقتصاد البحري، واقتصاد تنموي مبتكر ". وعليه فهو يغطي ثلاثة أشكال اقتصادية. (Wenhea, L.& al, 2019, p. 02)

وفقا لمركز الاقتصاد الأزرق "للاقتصاد الأزرق ثلاثة معاني مترابطة لكنها متمايزة – المساهمة الاجمالية للمحيطات في الاقتصاديات، والحاجة إلى معالجة الاستدامة البيئية والإيكولوجية للمحيطات، واقتصاد المحيطات كفرصة نمو للبلدان المتقدمة والنامية على حد السواء". (Middlebury Institute of International Studies, 2020, p. 01)

2.1.2.أعمدة الاقتصاد الأزرق: يقوم الاقتصاد الأزرق على ثلاثة ركائز وتتمثل في الآتي: (United Nation, 2016, p. 20)

- **الاستدامة الاقتصادية:** يتضمن تلك المفاهيم المتعلقة بالفرص المستدامة، كفاءة استخدام الموارد، الاقتصاد التدويري، خط القاع الرباعي (أي أنه يرتكز على نهج رباعي، حيث يقاس نجاح التنمية على أساس الإشراف البيئي والمادي والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والشفافية الدائمة)، وتتمثل أدواته وفرصه في: الموانئ الخضراء، السياحة البيئية، مقايضة الديون، الرسوم الخضراء.
- **الاستدامة الاجتماعية:** يتعلق بمفاهيم المساواة بين الجنسين، تقاسم المنافع، الاستهلاك المستدام، نهج دورة الحياة.
- **الاستدامة البيئية:** يتعلق بالمحاسبة عن قيمة الطبيعة، الحفاظ على التنمية، إدارة النظام الايكولوجي.

3.1.2.أهداف الاقتصاد الأزرق: الاقتصاد الأزرق كمقاربة تنموية يهدف إلى:

- **حماية البيئة البحرية وضمان استدامتها:** تتعرض البيئة البحرية للكثير من التدمير والضرر جراء الأنشطة الاقتصادية، أدى إلى تراجع التنوع البيولوجي في البيئة البحرية. فالاقتصاد الأزرق يسعى إلى استعادة وحماية النظم الايكولوجية نظرا لما توفره من إمدادات من بروتين الأسماك ومنافع أخرى. (علي عدنان الفيل، 2010، صفحة 331)
- **تحقيق الأمن الغذائي وسبل العيش.**
- **تحقيق نمو اقتصادي مستدام.**
- **استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة.**
- **التخفيف من تغير المناخ:** من خلال الموائل البحرية النباتية مثل أشجار المنغروف والأعشاب البحرية التي تقوم بامتصاص 25 % من ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي. (World Bank Group, 2016, p. 02)

- **بناء القدرات والابتكار:** يهدف إلى وضع حلول مبتكرة بناء المعارف المحلية وتطوير قدرات الموارد البشرية واستراتيجيات التشغيل والأدوات التعليمية. (البنك الدولي، المحيطات، 2019).

2.2 قطاعات الاقتصاد الأزرق:

1.2.2.القطاعات القائمة:

- **الموارد الحية:** وتشمل حصاد الموارد البيولوجية المتجددة وتحويلها لأغذية ومنتجات قائمة على أساس بيولوجي والطاقة الحيوية. (Carvalho, N., & et al, 2019, pp. 35,36)

ومع الطلب المتزايد على المصايد البحرية خلق ضغطا عليها. وعزز خطر الافراط في الصيد بتطوير تقنيات الحديثة للصيد والاستثمارات المفرطة في سفن الصيد.. (Baltic Organisations' Network for Funding Science, 2016, p. 37)

- **الاستخراج البحري للنفط والغاز:** الحفر البحري للنفط والغاز يوفر نوعا آخر من الموارد البحرية له أهميته الاقتصادية من حيث الوظائف والإنتاج، ولكن المخاطر البيئية المرتبطة بها خاصة الانسكابات النفطية الخطيرة من أجل تحسين جودة المياه والتنوع البيولوجي في مناطق الحفر البحرية. (Baltic Organisations' Network for Funding Science, 2016, p. 37)
- **مشروعات الموانئ والتخزين والمياه:** للموانئ دور حاسم في تطوير القطاعات البحرية، وتشمل هاته المشروعات: مناولة البضائع، بناء مشاريع المياه، المستوعبات والتخزين، والأنشطة الخدمية، وتوفر أنشطة الموانئ، البنية التحتية الأساسية للعديد من القطاعات الأخرى، كما قد تتنافس الموانئ على المساحة. (Carvalho, N., & et al, 2019, pp.46-48)
- **النقل البحري:** يشمل النقل المائي البحري والساحلي للركاب، وللبضائع، النقل الداخلي للشحن البحري وتأجير معدات النقل المائي. ويشمل الشحن نقل الركاب عبر الأنهار والبحيرات والممرات المائية الداخلية والقنوات الأخرى. (European Union, "The 2018 Annual Economic Report on EU Blue Economy", 2018, p. 56)
- **بناء وإصلاح السفن:** يوفر بناء السفن الأصول (المادية) والقدرات والتقنيات والمعرفة للعديد من أنشطة الاقتصاد الأزرق، وخاصة العمل إلى جانب القطاعات الناشئة مثل

كسفن المساعدة وهياكل الطاقة المتجددة البحرية واستغلال أعماق المحيطات. (Romero, A. F., et al, 2014, p. 53)

وهذه الصناعة من أصعب الصناعات المعدنية مع خطر التعرض للمواد الكيميائية الخطرة. ويشمل التحول نحو الاستدامة المتعلق بصناعة السفن تحسين نوعية الوقود المستخدم مثل انخفاض كمية الكبريت واستبدالها بالغاز المسال، الكهرباء، الهيدروجين، أو حتى طاقة الرياح. وكمثال عن ذلك أول عبارة كهربائية تعمل حاليا في النرويج. (Corbett, J., & et al, 2016, p. 30)

- **السياحة الساحلية:** وتعتمد على الظروف البيئية خاصة على نوعية المياه الجيدة. وتغطي كل من السياحة الشاطئية والأنشطة الترفيهية مثل السباحة وحمامات الشمس. والأنشطة القائمة على الماء والرياضات البحرية مثل الرحلات، الإبحار والغوص. (Baltic Organisations' Network for Funding Science, 2016, p. 37) وتعد الرحلات البحرية ونقل الركاب وسيلة مهمة للسياحة البحرية والساحلية كما يمكن اعتبار نقل البضائع نشاطا منافسا من حيث الحيز أو المكان. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 30)

2.2.2.قطاعات الاقتصاد الأزرق الناشئة:

- **الطاقة المتجددة البحرية المتجددة:** تأخذ شكل الطاقة الحركية (الرياح والتيارات)، الطاقة الميكانيكية (الأمواج)، الطاقة الكامنة (المد والجزر)، الجهد الحراري (تدرجات درجة الحرارة الرأسية) أو حتى الضغط التناضحي osmotic pressure (التدرجات الأفقية للملوحة) وتعد الرياح البحرية هي النشاط الأسرع نموا في الاقتصاد الأزرق.
- **الاقتصاد الحيوي الأزرق:** يرتبط باستخراج الموارد الحية في القطاعات التي تعتمد على الموارد البيولوجية المائية المتجددة كالطحالب والأسماك والكائنات الدقيقة والكبيرة الأخرى لإنتاج الأعلاف والمستحضرات الصيدلانية، الغذاء والمنتجات الحيوية ومستحضرات التجميل والطاقة. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 68)
- **تحلية المياه:** تقنية شائعة وبديل الإمدادات المياه وهي تستخدم حاليا للتغلب على نقص المياه في المناطق محدودة الموارد المائية. وتنطوي على عمليات استخدام مكثفة للطاقة. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 76)

- **التعدين في قاع البحار العميقة:** يشير لاستخراج الموارد غير الحية والركام البحري، والمعادن الموجودة في/على قاع البحر مثل: الزنك، المغنيزيوم والنحاس والقصدير، والموارد الكيميائية المذابة في مياه البحر كالبوتاسيوم والملح. (Carvalho, N., & et al, 2019, p. 73)
- **الحماية الساحلية والبيئية:** تعد الحماية من ارتفاع مستويات سطح البحر في القرن 21 مهمة جدا، ومن المتوقع أن ترتفع التغيرات المتلفة لمستوى سطح البحر في الشواطئ والأنظمة الساحلية بمعدل متزايد، وبفعل طاقة المد والجزر يكون اضطراب في الرواسب الساحلية. (Christopher, S &Robert J, 2003, pp. 584-599) وقد تعرضت الأسماك والمعادن لاستغلال مكثف، وكما أن النشاط البشري يؤدي إلى تدهور النظم بشكل عام في المنطقة الساحلية، هذا وتتفاقم الآثار مع مدخلات النفايات الملوثة، مما يبرز الحاجة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. (Brown, K., & et al, 2002, pp. 30-40)

3. آليات نمو الاقتصاد الأزرق:

يرتبط الاقتصاد الأزرق ارتباطا وثيقا بالمناطق الساحلية التي تعرف على أنها: "نطاق الأراضي الجافة ومساحة المحيط المجاورة (المياه والأراضي المغمورة) التي تؤثر فيها العمليات الأرضية واستخدامات الأراضي بشكل مباشر والعكس صحيح" (Ketchum, B. H, 1972, p. 16). وهناك ثلاث آليات نمو الاقتصاد الأزرق وهي:

1.3 الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

1.1.3.تعريف الإدارة الساحلية المتكاملة Integrated coastal management: وهي "عملية إدارة ساحلية باستخدام نهج متكامل فيما يتعلق بجميع جوانب المنطقة الساحلية، بما في ذلك الحدود الجغرافية والسياسية، في محاولة لتحقيق الاستدامة"، وأهدافها تتمثل في: الحفاظ على السلامة الوظيفية لنظم الموارد الساحلية، الحفاظ على صحة البيئة، الحد من تضارب استخدام الموارد، تسهيل تقدم التنمية متعددة القطاعات".

2.1.3.خطوات الإدارة الساحلية المتكاملة: ولعمليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية خطوات تتمثل في: (Thia-Eng, C, 1993, pp. 81-108)

- تقييم المشكلات والاحتياجات: بتحديد القضايا والمشكلات ثم تقييماتها واسعة التطبيق.

- الخطة: يمكن وضع خطة إدارة فعالة للمنطقة المعنية بعد تحديد القضايا والمشاكل ووضع أوزان نسبية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة: يتم اعتمادها بحيث تكون في شكل خطط واستراتيجيات ملزمة قانونا، أي وجود موقف حازم قائم في الوقت الحاضر.
- التنفيذ: وتتخذ أشكالا عديدة لتفعيل الخطة من خلال تطبيق القانون والتعليم والتطوير. ويتعين أن تكون فريدة من نوعها لبيئاتها.
- تقييم العملية برمتها: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي عملية مستمرة يجب أن تعدل باستمرار التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كتغذية عكسية أي أنه لا توجد "حالة نهائية end state" لارتباطها بمفهوم الاستدامة.

2.3 المناطق البحرية المحمية:

تعرف بأنها "أي منطقة في البيئة البحرية لتوفير حماية دائمة لجزء أو كل الموارد الطبيعية والثقافية الموجودة، متحفظ عليها بموجب قوانين أو لوائح فيديرالية أو ولائية أو إقليمية أو قبلية أو محلية ". وذلك لتحقيق خمسة أهداف: التركيز على الحفظ، مستوى الحماية، دوام وثبات ونطاق الحماية. (Wenzel, L & D'Iorio, M, 2011, p. 51)

وتعد هذه المناطق مصدرا لزيادة مرونة البيئة البحرية تجاه الضغوطات المؤثرة على المحيطات من خلال التلوث الموضعي والصناعات الاستخراجية والتغيرات في كيميائها (تحمض المحيطات) الناتجة عن ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون بسبب انبعاثاتنا. (Laffoley, D. d'A., (ed.), 2008, p. 28)

كما تساعد تلك المناطق في دعم مصايد الأسماك والسياحة بالتالي دعم الاقتصاديات المحلية، فمثلا جزيرة آبو في الفلبين سمحت حماية ربع الشعاب المرجانية بانتعاش الأسماك. (Christie, P.; White, A. T, 2007, pp. 1047-1056)

تحد المناطق البحرية المحمية النموذجية من الناحية الإدارية والتنظيمية الصيد و/أو استخراج النفط والغاز و/أو السياحة وتحد من استخدام أجهزة الموجات فوق الصوتية مثل السونار، ناهيك عن إمكانية تقييد مرور السفن أو حظره إما كإجراء وقائي أو لتجنب الاضطراب المباشر للأنواع الفردية. (Agardy, T.& et al, 2011, pp. 226-232).

4. مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية الاقتصادية:

ينصرف مفهوم التنمية المستدامة إلى "تلبية احتياجات البشر في الحاضر دون المساس بقدرة ونصيب الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو المتكامل المستدام الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والإشراف البيئي، والملائمة من الناحية الفنية، والاقتصادية والقبول من الناحية الاجتماعية". (United Nation, " Africa's Blue Economy: A

1.4 أهداف التنمية المستدامة الزرقاء: فهو نهج جديد يحافظ على توازن بالنظم الايكولوجية البحرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يفتح مجالات واسعة لزيادة فرص العمل للنمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة خاصة المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام التي يمكن إبرازها فيما يلي:

- **توفير فرص الشغل:** من بين أكثر القطاعات الواعدة من حيث النمو وإمكانية التشغيل تساهم تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك بتوفير التوظيف المباشر ما يزيد عن 350 ألف وظيفة. (سفيان جبران و ايمان قلال، 2018، صفحة 159)
- **تنشيط السياحة البحرية المستدامة:** توفر الاستثمارات في السياحة المستدامة 6.5 مليون وظيفة مع توقع أن يتجاوز معدل النمو العالمي نسبة 3.5 %، ففي اقتصاد المحيطات من المنتظر أن تشكل السياحة الساحلية والبحرية بحلول 2030 أكبر شريحة للقيمة المضافة وذلك بنسبة 26 %. (سفيان جبران و ايمان قلال، 2018، صفحة 160)
- **توفير مصادر طاقوية جديدة:** تمد أعماق البحار بما يزيد عن 20 % من احتياجات العالم من النفط. وتوفر المحيطات أحدث مصادر للطاقة المتجددة كالمد والجزر وطاقة الرياح وطاقة الأمواج، وهذه المصادر الطاقوية تدفع بعجلة التنمية الجزرية الصغيرة النامية التي تعاني من قلة مصادر الطاقة ومحدودية المساحة.
- **تشجيع الاستثمارات في القطاعات الصناعية الجديدة:** خاصة ذات القيمة التجارية العالية المعتمدة على التكنولوجيا والبحث والتطوير مثل: التكنولوجيا الحيوية البحرية.
- **الابتكار في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:** عن طريق تطوير نظم إنتاج أنواع الأسماك والأعلاف السمكية وكذلك إدارة جودة المياه، لزيادة الإنتاج وتحسين التغذية وضمان استدامتها.

- **تقليص حجم النفايات وإدارتها:** يوجد 8 ملايين طن من البلاستيك في المحيطات التي تساهم في تدمير الحياة البحرية ومصايد الأسماك والسياحة تكلف ما لا يقل عن 8 مليار دولار من الأضرار التي تلحق بالنظم الايكولوجية الحية وبحلول 2050 ستحتوي المحيطات على مواد بلاستيكية أكثر من الأسماك وستضم أحشاء 99 % من الطيور البحرية مواد بلاستيكية. (برنامج الأمم المتحدة، 2019) فتسويق الأسماك وتجهيزها وتصنيعها يمثل مصدر للدخل النقدي، إلى جانب الاستهلاك المباشر لها (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2014، صفحة 111)

تعمل **مقاربة الاقتصاد الأزرق** على جعل التنمية الاقتصادية أكثر استدامة، للتخفيف من التلوث البحري بالتركيز على استراتيجيات الصناعات البحرية الجديدة صديقة للبيئة والأقل استنزاف لرأس المال الطبيعي، وخلق قطاعات مربحة جديدة وتطوير الصناعات التقليدية الأكثر استدامة. بحيث يرتبط الاقتصاد الأزرق بغالبية أهداف التنمية المستدامة بطرق متنوعة. (United Nation, " Africa's Blue Economy: A policy Handbook ", 2016, pp. 10-11)

2.4 الابتكار الأزرق لتحقيق التنمية المستدامة:

توجهت التنمية الاقتصادية العالمية نحو الصناعات الزرقاء كحتمية لتحويل نمط النمو الاقتصادي أمام الكثافة السكانية العالمية وتصاعد الضغوط على الموارد الطبيعية، فأصبح الاقتصاد الأزرق مقاربة فعلية لنموذج التنمية المستدامة بوضع ضمن أولوياته الاعتبارات البيئية من أجل إيجاد حلول للمشاكل البيئية كالتلوث البحري (حموضة المحيطات، تغير المناخ مقابل الاستغلال الجيد للموارد البحرية، تآكل النظم الايكولوجية) وتحقيق هذا يتم عن طريق البحث، التطوير والابتكار في الصناعات الزرقاء لجعلها أكثر استدامة.

الابتكار في الاقتصاد الأزرق عامل أساسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، من خلال وتعزيز الإنتاجية بتقديم طرق جديدة للإنتاج وخلق منتوجات حديثة، كما يساهم في توفير سبل الكسب لعديد الأشخاص وهذا يدفع لرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالمرتبة الأولى، والتركيز الأساسي للاقتصاد الأزرق ينصب على تطوير طرق جديدة لاستخدام المحيط من خلال تغير أساسي في مصايد الأسماك التقليدية أو عن طريق استخدامات جديدة تماما للمحيط مثل:

الطاقة المتجددة، التعدين البحري والتكنولوجيا الحيوية البحرية. (Michelle Voyer and others, 2017, p. 11)، و من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة يعتمد الابتكار الأزرق على العديد من العوامل والمتمثلة فيما يلي:

- وجود نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة العلمية والتقنية واستيعابها. (عبد الله ونيس الترهاني، 2019)
- التدريب والتعليم لتحسين المهارات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة على البيئة.
- توفير المعلومات والبيانات حول البحار والمحيطات.
- التمويل للقيام بالبحث والتطوير سواء على المستوى الوطني، الإقليمي والعالمي.

5. تطور الاستثمارات الزرقاء وتمويلها في الجزائر:

يعبر التحول الأزرق عن مجموعة الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى توسيع نظام الأغذية المائية على نحو مستدام وتعزيزها وزيادة مساهمتها في أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة يمكن الوصول إليها مع تعزيز النمو العادل، كما يعبر إنتاج مصايد الأسماك عن جميع الحيوانات المائية (الأسماك، القشريات والرخويات والحيوانات المائية الأخرى) والطحالب والنباتات المائية الكبيرة في المياه العذبة كالشعاب المرجانية والاسفنج. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022، صفحة 225) وتؤدي التجارة في المنتجات المائية اليوم دورا هاما في توليد ايرادات التصدير وفرص العمل والقيمة المضافة وكمساهم في الأمن الغذائي العالمي. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2022، صفحة 93)

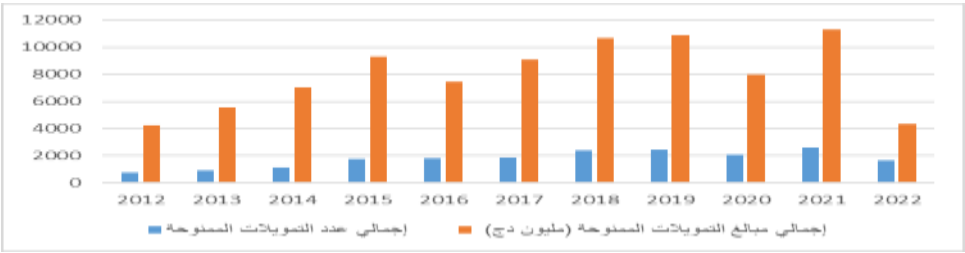
وقد قامت الجزائر بانتهاج عدة سياسات دعم وبرامج تنمية لقطاع الصيد البحري من أجل تحقيق حصيلة منتجات بحرية يمكن من خلالها تعزيز الأمن الغذائي في البلد.

1.5 تطور وتمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر:

الجزائر على غرار باقي الدول اتبعت سياسات تجارية دولية فيما يخص المنتجات المائية من أجل دعم الأمن الغذائي والإرساء على الركائز الأساسية للتحول الأزرق ألا وهي التوسع في إنتاج تربية الأحياء المائية وتكثيفه لتلبية الطلب المتزايد، وتحسين إدارة مصايد الأسماك من أجل توفير أرصدة صحية، والارتقاء بسلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

والابتكار فيها. ويمكن رصد تطور الاستثمارات الزرقاء والتمويلات الموجهة لها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (01): تطور وتمويل الاستثمارات الزرقاء في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2022)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: Bulletin d'information Statistique de la PME, (2012-2022).

حيث وصلت المشاريع الاستثمارية الزرقاء المستحدثة إلى 2600 مشروع استثماري جديد ممول سنة 2021، وهذا يدل على اكتساب ثقافة المقاولاتية في مجال الصيد البحري من قبل الشباب الجزائري خاصة مع فتح المجال من قبل السلطات ودعم هذا النوع من الاستثمارات فقد بلغت تمويلاتها 11293,30 مليون دج من نفس السنة.

أما من ناحية الإنتاج الكلي للصيد البحري (الشكل 5) فقد وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بقيمة بلغت 884104 طن بعد تراجع في الإنتاج دام 09 سنوات، نتيجة التركيز على تنمية قطاعات أخرى وإهمال متابعة الممولة وهذا ما يؤكده متوسط كفاية الامدادات الغذائية.

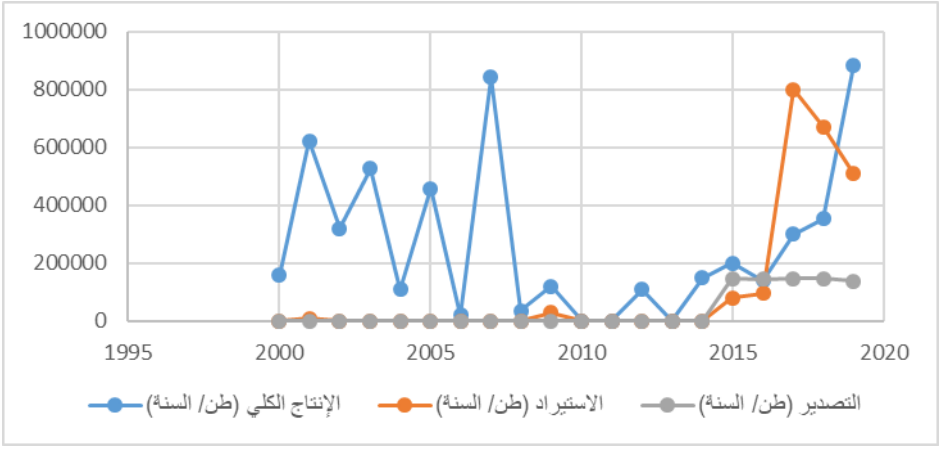
2.5 تطور حركة الصادرات والواردات انتاج الصيد البحري في الجزائر:

هذا ويبرز الشكل أن عمليتي الاستيراد والتصدير لمنتجات الصيد البحري متقاربة الكمية ويمكن ملاحظة فارق كمية واضح بينهما خلال سنة 2009 حيث تفوق كمية الاستيراد عملية التصدير بفارق 92000 طن "عدم اكتفاء من امدادات المنتجات المائية" أما خلال الفترة

(2014 – 2016) حققت الكمية المصدرة فارقا إيجابيا وصل إلى الضعف، لتتراجع خلال الفترة (2017 -2019) وترتفع الكمية المستوردة من المنتجات الصيدية إلى أعلى مستوياتها خلال فترة الدراسة وصل إلى 800103 طن سنة 2017.

كل هذه التغيرات الطارئة على الكميات المستوردة والمصدرة تعكس جهود الدولة الجزائرية في محاولتها تحقيق توازن غذائي بدعم الأمن الغذائي العام كأحد أهم أهداف التنمية المستدامة. بالمقارنة مع ما تم تحقيقه من إمدادات غذائية كما هو مبين في الشكل 6 حيث انتقل متوسط كفاية الامدادات الغذائية من 127 خلال الفترة (2000-2002) إلى 153 خلال الفترة (2019-2021) إذ يأخذ منحى إيجابي على العموم.

الشكل (02): حركة صادرات وواردات إنتاج الصيد البحري في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع :

https://mpeche.gov.dz/?page_id=416

حيث تم إثبات الفرضية (2) المساهمة النوعية المتوسطة لمشاريع الاستثمارية الزرقاء في تحقيق الأمن الغذائي لأن هذا الأخير غير مرتبط فقط بإنجازات المشاريع الاستثمارية الزرقاء بل ويتعداها إلى إنجازات وتوفير مشاريع استثمارية من نوع آخر ذات الصلة، وهي الأخرى تحتاج إلى الدعم والمتابعة التقنية والتنظيمية وتوفير التكنولوجيا الحديثة في التسيير الجيد لها.

الشكل (03): مستويات الأمن الغذائي (الامدادات الغذائية) في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2021):



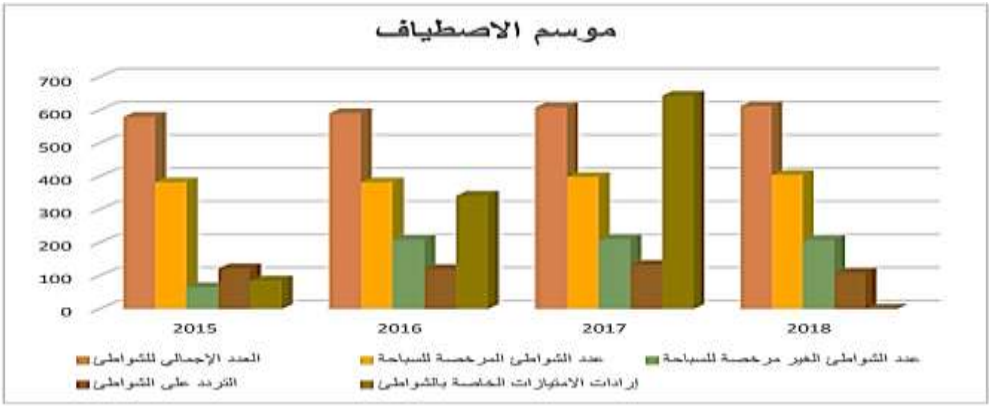
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الفارو، 2022.

وما يثبت ذلك هو انخفاض نسبة انتشار نقص التغذية في الجزائر من 8% إلى نسبة أكبر من 2,5%. خلال نفس الفترة.

3.5 تردد السياح على الشواطئ موسم الاصطياف:

كما أن الدعم المالي الموجه للاقتصاد الأزرق يساهم في إنعاش السياحة الساحلية بالجزائر وهذا ما يضفي تنوعا على السياحة في الجزائر عموما وذلك يشجع على استحداث مصدر جديد لإيرادات الاقتصاد الجزائري، حيث يظهر الشكل أن التردد على المناطق الساحلية في تزايد مستمر خلال الفترة (2015- 2018) وكذا بالنسبة لإيرادات الامتيازات الخاصة بها.

الشكل (04): عدد الشواطئ المرخصة وغير المرخصة للسباحة والتردد عليها وإيرادات إمتيازاتها.



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية 2015- 2018، ص14.

6.خاتمة:

تعتبر الاستثمارات التنمية الزرقاء مجالا خصبا لاستثمار الإمكانات والكوادر الشابة وإبداء مبادرتها وإبداعها في خلق أسواق جديدة تمكن الاقتصاد الوطني من اكتساب تنوع غذائي قيّم لمواجهة كل الآفات الصحية إثراء التجارة الخارجية المحلية بإنتاج أوفر من الصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى تحفيز النشاط السياحي الأزرق في البلاد.

كما تمنح الاستثمارات الزرقاء فرصا تشغيلية فريدة جد هامة لذلك قامت الدولة الجزائرية بوضع آليات وهيئات وبرامج تمويلية داعمة لهذا النوع من المشاريع لترقية التجارة الخارجية بالأخص للخروج من دائرة أحادية التصدير "الاعتماد على المحروقات فقط"

مع كل ذلك تبقى تجربة الاستثمارات الزرقاء بحاجة إلى المرافقة والتوجيه التقني من قبل الهيئات المتخصصة من أجل الوصول إلى التسيير الفعال لها وتنظيم أعمالها نظرا لخصوصية مجال عملها من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى وفق مقاربة اقتصادية شاملة. وبهذا الشأن يمكن تقديم جملة **التوصيات** التالية:

- تأكيد أهمية تكثيف دعم المشاريع المقاولاتية الزرقاء ماليا لضمان إنتاج محلي يكفل الإكتفاء الذاتي والدفع بعجلة التنمية في الأجل الطويل.
- تطوير البنى التحتية وتوفير الإمكانات المادية والتكنولوجية وتأهيل اليد العاملة لتبني لوجيستيات أكاديمية يمكن الاستفادة منها في رفع مستويات الإنتاجية في عدة قطاعات وقطاع الصيد البحري والأسماك خاصة.
- ضرورة الاهتمام بالتخطيط في إدارة المناطق الساحلية وتدعيم المناطق البحرية وحمايتها كآلية لنمو الاقتصاد الأزرق وعليه تحقيق مقاربة التنمية الاقتصادية الزرقاء.

تثمين الشراكات الدولية في البحث والتطوير وفتح أسواق جديدة والتوزيع الكفء للمنتجات الغذائية المختلفة بالأسعار الأقل كلفة وتحويل الفروقات المناخية بين الدول إلى فرص ابتكارية استثمارية تدعو للتجديد التكنولوجي المشترك هدفه القضاء على الجوع والفقر واللاأمن الغذائي.

7. المراجع:

المراجع باللغة العربية

- علي عدنان الفيل. (2010). *التشريع الدولي لحماية البيئة*. عمان، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
- سفيان جبران، و ايمان قلال. (جوان، 2018). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط. *مجلة تحولات*.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2014). *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم*.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2022). تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: نحو التحول الأزرق. روما.
- منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2015). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. تاريخ الاسترداد 07 أكتوبر، 2015

البنك الدولي، المحيطات. (11 02، 2019). المحيطات: موجز نتائج القطاع. تم الاسترداد من WWW.albankadauuli,org/ar/result/2013/04/13/oceans-result-profile. .

برنامج الأمم المتحدة. (24 03، 2019). الأمم المتحدة تعلن الحرب على بلاستيك المحيطات. تم الاسترداد من . Web,unep,org/unepmap/ar

عبد الله ونيس الترهاني. (16 02، 2019). الاقتصاد الأزرق (الجزء الأول)، بوابة افريقيا الإخبارية. تاريخ الاسترداد 24 03، 2019، من .http://afrigatenews,net/opinion

المراجع باللغة الأجنبية

- United Nation. (2016). " Africa's Blue Economy: A policy Handbook ". Economic Commission for Africa.
- Agardy, T.& et al. (2011). "Mind the gap: Addressing the shortcomings of marine protected areas through large scale", Marine Spatial Planning.
- Baltic Organisations' Network for Funding Science. (2016). "Towards sustainable blue growth" (éd. BONUS Publication No). BONUS Publication No.
- Brown, K., & et al. (2002). "Making Waves: Integrating coastal conservation and development, London". Earthscan Publications Limited.
- Carvalho, N., & et al. (2019). "The EU Blue Economy Report 2019 ". European Union.

- Christie, P.; White, A. T. (2007). "Best Practices for Improved Governance of Coral Reef Marine Protected Areas", Coral Reefs.
- Christopher, S &Robert J. (2003). "A Global Analysis of Human Settlement in Coastal Zones". Journal of Coastal Research, 19(3).
- Corbett, J., & et al. (2016). "Environmental Policy and Technological Innovation in Shipbuilding". OECD Science, Technology and Industry Policy Papers No(28).
- European Union. (2018). "The Annual Economic Report on EU Blue Economy". European Union.
- IOC-UNESCO . (2017). "Marine Spatial Planning Programme".
- Ketchum, B. H. (1972). " The water's edge: critical problems of the coastal zone", Coastal Zone Workshop, 22 May-3 June 1972 Woods Hole, Massachusetts. Cambridge: MIT Press.
- Laffoley, D. d'A., (ed.). (2008). "Towards Networks of Marine Protected Areas". The MPA Plan of Action for IUCN's World Commission on Protected Areas. IUCN WCPA, IUCN WCPA, Gland, Switzerland.
- Michelle Voyer and others. (2017). THE BLUE ECONOMY IN AUSTRALIA: Conceptualizing the Blue economy its Relationship with Maritime Security and its Role in Australian Oceans Governance. National Libry of Australia.
- Middlebury Institute of International Studies. (2020). Middlebury Institute of"Our History and Methodology".
- Romero, A. F., et al. (2014). "Self-diagnosis method as an assessment tool for environmental management of Brazilian ports". Revista de Gestão Costeira Integrada, 14(02).
- Smith-Godfrey, S. (2016, April). " Defining the Blue Economy", Maritime Affairs. Journal of the National Maritime Foundation of India, 05.
- The World Bank. (2017). "What is the Blue Economy?". Consulté le 05 14, 2020.
- Thia-Eng, C. (1993). "Essential Elements of Integrated Coastal Zone Management". Ocean and Coastal Management(21).

- UNEP. (2017). "Marine Spatial Planning and the protection of biodiversity Beyond national jurisdiction (BBNJ) in the Mediterranean Sea". Thirteenth Meeting of Focal Points for Specially Protected Areas Alexandria, Egypt.
- United Nation. (2016). " Africa's Blue Economy: A policy Handbook ". Economic Commission for Africa.
- Wenhea, L.& al. (2019, June). " Successful Blue Economy Examples with an Emphasis on International Perspectives". frontiers in Marine Science.
- Wenzel, L & D'Iorio, M. (2011). "Definition & Classification System for U.S. Marine Protected Areas" .
- World Bank Group. (2016). BLUE ECONOMY DEVELOPMENT FRAM WORK: Growing The Blue Economy to Combat Poverty and Accelerate Prospery. World Bank Group.
- World Wildlife Fund. (2018). " Principles for a Sustainable Blue Economy". World Wildlife Fund.